لاينتهي التاريخ ولا دروسه القاسية

ترجمة عمار كاظم محمد

من السهولة أن يجيل الامريكان بصرهم في العالم من حولهم ويروا شخصيات مثل صدام حسين او اسامة بن لادن اللذين يذكرانهم بادولف هتلر لكن هل نتذكر صعود هتلر او صعود الرايخ الثالث الى السلطة بالطريقة الصحيحة ؟

لقد كانت المانيا على عكس العراق تمارس الديمقراطية قبل هتلر وأول درس نستخلصه من تاريخ المانيا ان الديمقراطيين يمكن ان يرفضوا ويسقطوا ولنضع هذا الدرس في اعتبارنا لذلك يجب ان نكون متيقظين جدا حول حالة ديمقراطيتنا الخاصة فنحن كالالمان والآخرين نرى انفسنا عرضة لسياسة الارهاب .

ان حريق مبنى البرلمان في المانيا عام ١٩٣٣ قد فتح الباب للرايخ الثالث لبدء القمع ضد مواطنيه ولتبرير الحرب ضد الأعداء مما يجعلنا نقارن هذه الحالة حينما نتأمل في رد فعل قيادتنا ضد الهجمات الارهابية التي حدث في ١١ ايلول .

لقد صرح الرئيس بوش ذات مرة قائلا " ان التصرف الفردي هو الذي سيؤدي الى نهاية التاريخ " معلنا بذلك موقفا يستلزم طرقا جديدة وادى ان يعتنق هذا الزعم اعضاء من كلا الحزبين وكذلك من قبل وسائل الاعلام الاخبارية والجمهور

لكن التاريخ في الحقيقة لا ينتهي ابدا واولئك الذين يعدون ببدايات جديدة تميل الى أن توقعنا في نفس تلك الفخاخ القديمة .

لقد كان تاريخ القرن العشرين مليئاً بالخيارات السياسية الخاطئة و التي ادت بالتالي الى تفاعل الارهاب وغالبا ما كان القادة يوجهون اللوم فيه الى الناس الخطأ ويهاجمون الاهداف الخاطئة وكان هتلر مثالا واحدا فقط على ذلك .

لقد غزت النمسا صربيا في عام ١٩١٤ ردا على محاولة اغتيال قام بها بعض المتآمرين مما اشعل الحرب العالمية الاولى وستالين لام اعداءه على محاولة اغتيال سياسي عام ١٩٣٤ واستعمل مؤامرات أخرى موهومة لكي يبرر قتل مئات الآف من المواطنين السوفيت واستعمل الزعماء الروس مؤخرا الارهاب الشيشاني لخنق الديمقراطية في روسيا .

الارهاب ورد الفعل العنيف عليه هو جوهر التاريخ . فالتاريخ لم ينته باحراق مركز التجارة العالمي اكثر مما انتهى بنيران الرايخ .

فالقادة حينما يقومون باختيارات ضعيفة او متهورة حينذاك فقط تبدأ عصور جديدة من الفوضى فالنظام النازي كان يقوم بتفكيك القانون الموجود اصلا لكي يستطيع ان يتغلب على مبدأ ان القانون هو الذي يحكم الدولة وكانت الخطوة الاولى تتمثل في تعريف معسكرات الاعتقال على الارض الالمانية بانها خارجية اي انها ليست تحت طائلة القانون الالماني والدولي وهذا ما حدث بالنسبة للولايات المتحدة حينما طبق المسؤولون الكبار تلك الحجة بالنسبة لمعتقل غوانتنامو في كوبا بعد ١١ /٩ .

لقد اعلن النظام النازي عشية الحرب العالمية الثانية ان القانون الدولي ماكان حقا بقانون ونفس الموقف يتكرر الان من خلال تصريحات على لسان محاميي وزارة العدل الامريكية.

المانيا في الثلاثينيات من القرن الماضي مثل الولايات المتحدة الآن ترفض تطبيق اتفاقيات جنيف بشأن اسرى الحرب والتبرير كان واحدا لنفس السياسة فبعض الافراد ما كانوا جنودا حقا بينما جنود العدو لم يطيعوا قواعد الحرب في نظرهم .

المانيا في الثلاثينيات والولايات المتحدة تتشاركان الآن في نفس المشكلة التي تتمثل في انفلات السلطة التنفيذية ولو بدرجات مختلفة.

هتلر استغل موضوع الارهاب والحرب لاستبدال التشريعات بالمراسيم بينما في الولايات المتحدة وعلى الرغم من سلطة الكونغرس الدستورية لكنه لم يصوت على دخول الحرب ضد العراق والنتيجة ان الحرب ليست عدوانية وغير شرعية فحسب لكن غير مصرح بها ايضا.

الولايات المتحدة قبل احتلال العراق عام ٢٠٠٣ والمانيا قبل ١٩٣٣كانتا تحسدان العالم لثقافته العالية وتحصيله العلمي .

ولكي اكون واضحا ازاء هذه المقارنة فان سياستنا في الشرق الاوسط ليست على شيء من اغراض هتلر الابادية والمانيا النازية انقلبت كليا ضد الديمقراطية في ذلك الوقت بينما نحن نعاني الآن ديمقراطية في خطر والمجتمع المدني الامريكي كان قد عارض الحرب في الوقت الذي لم يكن الالمان قادرين على ذلك.

ان الولايات المتحدة لم ترتكب جرائم كبيرة مقارنة بمافعلته المانيا في محرقة الهولوكوست لكننا حرمنا الناخبين من الحقوق وزورنا الانتخابات واضعفنا حكم القانون وعذبنا اناسا ابرياء وقاتلنا في حرب عدوانية وحطمنا سمعتنا العالمية وخربنا تمويلنا واضعفنا قاعدتنا في الرخاء الاقتصادي وجرحنا دستورنا ومثل الالمان اختصرنا قرنا كان يمكن ان يكون ملكاً لنا.

ان التحسن الذي يجب ان يبدأ لايستند ابدا الى سياسة الحزب الواحد بل يجب ان ينشأ عن الاحساس بالمسئوولية وعلينا ان نأخذ بنظر الاعتبار الاعمال التي ترتكب باسمنا لقد اهملنا التاريخ على حسابنا الخاص مما اضاف فصلا مظلما لتاريخنا وتاريخ هذا العالم.

ان التذكير بالماضي لايعتبر مسالة ادانه للآخرين حيث نتخيل مزايانا الخاصة ونعفي انفسنا من المقارنات انما هو اخذ بنظر الاعتبار قابلية الحكومة الجيدة على الكسر وفرض حكم القانون في اكثر الاوقات صعوبة لكننا لسوء الحظ يمكن ان نمر بهذا الاختبار ثانية.

تيموثي ساندر –استاذ التاريخ في جامعة ييل في الولايات المتحدة.

عن صحيفة شيكاغو تريبون

الحرب الباردة الجديدة والأزمة في القوقاز

ترجمة: فضيلة يزك

أخيراً، وقعت روسيا على وقف أطلاق النار. لكن ليس هناك أشارة حتى الآن على الأنسحاب بينما تستغل موسكو عدم الارتياح الغربي إلى أقصى حد.

أخذت القوات الروسية تتقدم بعيداً داخل جورجيا، متحركة ضمن مساحة ٢٥ ميلاً داخل العاصمة، حتى عندما أعلن الكرملن أنها وقعت الاتفاقية وستلتزم بها، إذا أشترطت أتفاقية وقف أطلاق النار أنسحاب قواتها من الأراضي التي تحتلها و بعد مرور تسعة أيام مليئة بالأضطرابات، كانت هناك حيرة عميقة بشأن ما يخفيه القادم في الحرب التي قصفت فيها الطائرات الحربية الروسية حليفاً أوربياً للولايات المتحدة، وأعادت للأذهان شبح أكثر الأيام توتراً في الحرب الباردة.

وقد صرح بوش وهو يتشاور للمرة الثانية مع كبار مستشاريه ويوجه هجوماً عنيفاً إلى موسكو، متهماً أياها بغزو دولة مجاورة لها سيادتها: ان هذا يشكل تهديداً لحكومتها المنتخبة ديمقراطياً، وأن مثل هذا السلوك "غير مقبول تماماً" لدى الشعوب المتحررة في العالم.

لكن واشنطن ما زالت تكافح من أجل الحصول على ردود أفعال تؤيد شجبها لما اعتبرته عدواناً روسياً صارخاً، في حين أخذت موسكو رأياً مغايراً تماماً، وأستغلت عدم الأرتياح الغربي إلى أقصى حد. فأغتنمت الفرصة التي قدمها رئيس جورجيا ميخائيل ساكاشفيلي الذي شن هجوماً غير حصيف على المقاطعة الانفصالية في جنوب أوسيتيا، أوضح فيه أن روسيا لم تعد تحتمل منظمة حلف الناتو والانتهاك الغربي لدائرة نفوذها.

في غضون ذلك تصاعدت الأزمة الإنسانية، إذ أن قرابة ١١٥ ,٠٠٠ شخص هربوا من منطقة الصراع لأن المليشيات الأوستانية وكوساكية والشيشانية التي تبعت القوات الروسية قامت بالقتل والنهب والحرق في القرى الواقعة حول جوري، وقد تركت جثث الموتى تحت حرارة الشمس مما أدى إلى اثارة المخاوف من تفشي الأمراض.

لقد أتهُم كلا الجانبين بارتكابهم أعمال وحشية في الحرب، إذ كانت صحيفة الأندبندنت أو وسيلة إعلامية غربية تصل إلى تسخنفالي عاصمة اوسيتيا الانفصالية. وقد وجدت المدينة حطاماً بعد القصف الأولي الذي قامت به جورجيا والهجوم المضاد الشرس الذي شنه الروس. كان الناس مشردين وبلا مأوى والكثير منهم جرحى، يبحثون عن ملاذ آمن. ووفقاً للسكان المحليين، أن الكلاب الضالة كانت تعبث بجثث الموتى.

في أشارة الى التقسيمات الطائفية الشرسة، قام الأفراد شبه العسكريين من اوسيتا الجنوبية بتهديد الصحفيين من صحيفة الأندبندنت بالمسدس عدة مرات كما هددوا بقتل سائقهم و اوقعو العقوبة بكل الجورجيين عندما عبر الروس الحدود. كان تنفيذ هذا التهديد . ذا تأثير مدمر على المدنيين . إذ أصاب الذعر الجيش الجورجي وهرب من جوري، القاعدة الرئيسة في المنطقة وسط زحام اللاجئين الذي هربوا من العنف، وقد كان أغلب الضحايا من كبار السن والضعفاء، غير القادرين على تحمل مشاق الرحلة الصعبة للوصول إلى مكان آمن .

كان الدكتور الجورجي الجراح ابراميشفيلي ، بعمر ٢٨ سنة يعالج الجرحى عندما قام الروس بتنفيذ هجومهم الأول على جوري، فمات في ضربات القصف الأخيرة، عندما حطمت صواريخ الجو. أرض باحات المستشفى. على الرغم من أن علم الصليب الأحمر كان يرفرف على السطح لردع أي هجوم من هذا النوع.

رفض الضباط الروس في جورجيا الأعتراف بأن قواتهم نفذت هجومات على المدنيين، لكن بعضهم أعترف بأن تلك الاعمال الوحشية قامت المليشيات بتنفيذها. وقد قال الجنرال العام فياتشيسلاف نيكولافيتش بوريسوف القائد المسؤول في جوري: "أن الاوستيين قاموا بجولة خاطفة قتلوا أثناءها الكثير من الجورجيين الفقراء . هذه هي المشكلة ونحن نحاول حلها. فقد أمرت رجالي باعتقال أي شخص يقوم بأعمال السلب والنهب أو اي أعمال أجرامية أخرى".

يشعر الكثير من الجورجيين الآن بالمرارة خوفاً من ان تكون محاباة الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي المستمرة لأمريكا مجرد علاقة حب من طرف واحد. إذ ان أكثر من خمسي البلاد بيد روسيا، والهدنة التي اتفق عليها بوساطة الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي منحت موسكو حرية أوسع لتحريك قواتها حول الأراضي الجورجية التي من المفترض ان تكون لها سيادتها.

ان الرئيس الجورجي، شخص محاصر الآن، منشغل بحالة التوتر التي أصابت العامة . لكنه بعد يوم واحد فقط من اصابة جيشه بالذعر وهروبه من مدينة جوري الستراتيجية، اقام احتفالا حاشداً بالنصر في تبليسي، وحتى بعد هروب جيشه من جوري، ومن دون ان يطلق الروس حتى اطلاقة واحدة، تصدر الرئيس الجورجي اجتماعاً حاشداً واعداً بعدم الأستسلام.

وبعد خمس ساعات من المفاوضات التي جرت يوم الجمعة، قامت رايس بأقناع ساكاشفيلي بالتوقيع على وقف اطلاق النار، وقد وعدت بتقديم المساعدات الاقتصادية لكنها كانت واضحة بشأن عدم تقديم اية مساعدات عسكرية. ولم تصرح بما سيحدث ان لم توقع روسيا على وقف اطلاق النار.

وحتى وقف أطلاق النار الذي وافقت عليه روسيا، كان يتضمن نقاطاً غامضة، من المحتمل ان تستغلها روسيا لتواصل الضغط على ساكاشفيلي الذي تمقته بشدة، ولتزيد في احراج بوش أيضاً. ولم تتخذ أية "تدابير أمنية اضافية" الا اذا سحبت روسيا قواتها من منطقة النزاع، وقد قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، ان هذا الشرط كان جزءاً من اتفاقية وقف اطلاق النار التي وقعها ديمتري ميدفيديف.

وفي وقت سابق، حذر لافروف الغرب بشكل صريح من نسيان ما يتعلق بحرمة الحدود الدولية في حالة جورجيا . وشدد على ان روسيا قادرة على تأسس دولة اوسيتا الجنوبية وأبخازيا كدولة مستقلة فعلياً، او تقوم بدمجها ضمن دولة روسيا نفسها. في حين عقدت الولايات المتحدة العزم على" معاقبة" موسكو على قيامها بتلك الأعمال، الا ان خياراتها محدودة. فقد استبعد السيد غيتس استخدام القوة الأسبوع الماضي، لكنها قد تقوم بأعمال انتقامية أخرى تؤدي الى طرد روسيا من مجموعة الثمانية (أشار بوش الأسبوع الماضي الى مجموعة السبعة وليس الثمانية)، أو تستبعد من منظمة التجارة العالمية.

عن الهيرالد تربيون

وزارة العدل الامريكية تحرك دعوى ضد متعاقدين بشأن حادث ساحة النسور

ترجمة: علاء خالد غزالة

ارسل المدعي العام الامريكي تبليغات الى ستة من حراس شركة بلاك ووتر العالمية متورطين في اطلاق النار على مدنيين في العراق، والذي ادى الى مقتل ١٧ مدنيا، مما يرجح بشكل كبير ان تقوم وزارة العدل الامريكية بتوجيه التهم الى بعض الرجال في الاقل، وذلك حسبما افادت ثلاثة مصادر على صلة بالقضية.

وقد عمل الحراس، وهم جميعا من عناصر الجيش الامريكي السابقين، كمتعاقدين امنيين لصالح وزارة الخارجية الامريكية، تم توظيفهم لحمية الهيئات الدبلوماسية والمسؤلين غير العسكريين في العراق. وقد وقع اطلاق النار حينما وصلت قافلتهم الى منطقة مزدحمة وسط بغداد، وحاول الحراس ان يوقفوا حركة السير.

وقد توصل تحقيق عراقي الى ان المتعاقدين الامنيين اطلقوا النار بدون استفزاز. ولكن شركة بلاك ووتر تقول ان عناصرها تصرفوا دفاعا عن النفس.

وتقول المصادر ان توجيه التهم ضد الحراس سوف يتم على الارجح بموجب قانون (الصلاحيات العسكرية خارج الوطن)، والذي استخدم سابقا في المحاكمات التي احيلت من قبل وزارة الدفاع الامريكية الى وزارة العدل الامريكية بشأن جرائم ارتكبها عناصر الجيش والمتعاقدين فيما وراء البحار. ويتساءل خبراء قانونيون فيما اذا كان المتعاقدون الذين يعملون لصالح وزارة الخارجية خاضعين بالفعل لهذا القانون. وتنبه المصادر الى ما ان الادعاء العام لازال في مرحلة تقييم الادلة التي جمعت على مدى عشرة اشهر من التحقيقات ابتدأت بعد فترة وجيزة من اطلاق النار. واستنادا الى اثنين من هذه المصادر فان هيئة المحلفين الاتحادية قد استمعت الى افادات ما يقارب ٣٦ من الشهود منذ تشرين الثاني، بضمنهم مسؤولون في شركة بلاك ووتر واشخاص عراقيون.

وتقدم رسائل التبليغ، وهي عادة مقدمة لتوجيه الاتهام، فرصة للمشتبه بهم لتفنيد التهم الموجهة اليهم امام هيئة المحلفين ولتقديم روايتهم الخاصة عن الاحداث. وقد تم ارسال التبليغات هذا الصيف على الرغم من المصادر، التي اشترطت عدم ذكر اسمائها نظرا لحساسية القضية، اشارت الى ان القرار النهائي لن يتخذ قبل شهر تشرين الاول، أي بعد عام من وقوع الحادث.

يقود التحقيقات كل من مكتب الادعاء العام الامريكي في واشنطن وفرقة الامن الوطني التابعة الى وزارة العدل. وقد رفض كل من الناطق باسم مكتب الادعاء العام الامريكي، فيليبس جاينغ، والناطق باسم وزارة العدل، دين بويد، التعليق على هذه الانباء. اما محقق مكتب التحقيقات الفيدرالية في مكتب واشنطن الميداني، والذي حقق في اطلاق النار في موقع الحدث في العراق خلال اسابيع من وقوع الحدث، فقد رفض التعليق هو الاخر.

لكن آن تايرل، الناطقة باسم شركة بلاك ووتر، التي تتخذ من ولاية نورث كارولاينا مقرا لها، صرحت بان الشركة تعتقد بان الحراس اطلقوا النار "ردا على تهديد استفزازي" وانهم يراقبون التحقيقات عن كثب.

وتضيف تايرل: "اذا اتضح ان احد العناصر المتهمة تصرف بشكل غير لائق، فان شركة بلاك ووتر سوف تحمله المسؤولية عن ذلك. لكن في هذه المرحلة، وبدون تمكننا من مراجعة الادلة التي توافرت من خلال التحقيقات المستمرة، فلن نستبق الحكم على تصرفات أي عنصر. ان الشركة تتعاون بشكل كامل مع التحقيقات المستمرة وهي تعتقد ان تحمّل المسؤولية امر مهم".

وقد اشارت تقارير سابقة الى ان التحقيقات التي اجراها مكتب التحقيقات الفيدرالي قد ركزت على ثلاثة عناصر من بين عدد اكبر ولكن غير معروف في الوقت الذي وقعت في حادثة ساحة النسور ببغداد يوم ١٦ ايلول. ولم يتم الاعلان عن أي منهم، كما ان السلطات لم تفصح عن اسماء الستة اشخاص الذين تسلموا رسائل التبليغ.

وكان حادث اطلاق النار، والادعاءات حول الفشل في تحميل أي شخص المسؤولية عنه، قد اثارت قضية عدم رضا الكونغرس عن استخدام الحكومة للمتعاقدين الامنيين في مناطق المعارك. وفي الوقت الحالي، فان المتعاقدين الذين يعملون مع وزارة الدفاع حصريا مسؤولون قانونا عن الجرائم في ظل القانون العسكري، لكن الجهود المتكررة في الكونغرس لتمديد هذه الصلاحيات لكي تشمل المتعاقدين مع وزارة الخارجية قد باءت بالفشل.

كما اثار الحادث غضب القادة السياسيين العراقيين. فقد اعفي المتعاقدون مع الولايات المتحدة من الخضوع الى القانون العراقي حسب امر فرض من قبل سلطات الاحتلال الامركي عام ٢٠٠٣, وفي محاولة منه للاستجابة لغضب العراقيين العارم حول حادثة ساحة النسور، فقد اصر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اثناء المفاوضات حول الاتفاقية الامنية الجديدة مع الولايات المتحدة على خضوع المتعاقدين جميعا الى القانون العراقي. وقد افاد مصدر مقرب من النقاشات الجارية بان ادارة بوش قد وافقت على هذا المطلب تحت الضغط الذي تواجهه الادارة لتوقيع هذه الاتفاقية قبل نهاية العام. الا ان الادارة مازالت مصرة على منح الحصانة من القانون العراقي للجيش الامريكي والمسؤولين الرسميين في وزارة الدفاع (الامريكية)، كما يقول المصدر.

ان شركة بلاك ووتر هي احدى ثلاث مؤسسات تعاقدت معها وزارة الخارجية لتوفير الحماية الشخصية في العراق. وقد جددت وزارة الخارجية في ايار الماضي عقد شركة بلاك ووتر لعام آخر، مدعية بانه طالما كانت القضية قيد التحقيق، فليس لديها أي سبب قاهر لالغاء العقد.

ويجادل محامو عناصر بلاك ووتر في النقاش الجاري مع الادعاء العام بان قانون الصلاحيات العسكرية خارج البلاد، المعروف اختصارا بـ MEJAيمكن ان يطبق فقط على المتعاقدين مع وزارة الدفاع، حسبما افاد اثنان من المصادر. هذا الموقف يسانده مكتب الموازنة في الكونغرس، الذي قال في تقرير حول المتعاقدين صدر الاسبوع المنصرم بان " MEJAلا تنطبق على المدنيين العاملين .... مع الوزارت او الوكالات الاتحادية عدا وزارة الدفاع الامريكية".

هذه النقطة تؤكدها المحاولات المتكررة لتمديد صلاحيات MEJAفيما وراء وزارة الدفاع، والذي لاقى معارضة متكررة من قبل البيت الابيض.

لكن السؤال لم يطرق ابدا في المحكمة. يقول بعض الخبراء القانونيين المستقلين بان الادعاء العام قد يكون قادرا على تقديم حجة مقنعة بان MEJAتغطي عناصر بلاك ووتر المتورطين في حادث اطلاق النار تحت تعديل اجري عام ٢٠٠٥ وسع بموجبه ليشمل المتعاقدين "الذين يعملون في اسناد مهمات وزارة الدفاع".

يقول سكوت سيليمان، وهو استاذ قانون في جامعة ديوك وهو متخصص في قضايا الامن القومي: "انت تتعامل مع بيئة عسكرية. لو لم يكن المتعاقدون هنا لوقعت مسؤولية حمايتهم على عاتق الجيش. يمكن لمحامي الادعاء ان يجادلوا القاضي بان هذه الحقائق تقع ضمن تعريف اسناد مهمات (وزارة الدفاع) في العراق".

ومن بين التعقيدات الممكنة في الاجراءات القانونية المحتملة ضد متعاقدي بلاك ووتر هي المقابلات التي اجراها بعض الحراس مع مسؤولين في مكتب الامن الدبلوماسي، التابع الى وزارة الخارجية، مباشرة بعد الحادث. وقد اجريت المقابلات تحت الحماية القانونية من تجريم الذات الممنوحة الى الموظفين الحكوميين، وقد أُخبر الحراس بان تلك المقابلات لا يمكن ان تستخدم من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي او في اية محاكمة محتملة.

يقول بعض المدعين العامين السابقين ومحامو الدفاع ان الحكومة ستلاقي صعوبة في اثبات القضية حتى اذا استطاعت تخطي مسألة الصلاحيات القانونية. فهم يشيرون الى المصاعب التي تواجه الادعاء العام في قضايا اطلاق النار من قبل الشرطة المحلية، ويضيفون ان الفوز بمثل هذه القضايا يكون في غاية الصعوبة.

يقول جورج باري، وهو مدع عام فيدرالي سابق ومدعي عام ولاية بنسلفانيا وكان تولى قضايا اطلاق النار من قبل رجال الشرطة كمدع عام ومحامي دفاع، ان محاولة اقناع هيئة المحلفين ان الحراس اقترفوا جريمة حينما فتحوا النار في منطقة حرب "يجعل الفوز بها قضية صعبة للغاية". علما ان باري لا يمثل ايا احد في قضية بلاك ووتر.

يقول المدعي العام السابق ومحامي الدفاع ان المحامين سيبذلون جهودا حثيثة من اجل ان يضعوا هيئة المحلفين في ساحة الحرب ويصورون ان الحراس كان عليهم ان يتخذوا قرارات في اجزاء من الثانية في بيئة يرتدي فيها المتمردون ملابس المدنيين، وان الهجوم قد يقع في أي مكان، وفي اية لحظة. ويضيف المحامون ان افادات الشهود في مثل هذه القضايا عادة ما تعارض بعضها البعض، كما ان الادلة التي جمعت في بغداد قد لا تستوفي معايير الادلة الجنائية التي اعتادت هيئة المحلفين رؤيتها في الولايات المتحدة.

وكانت حادثة ساحة النسور قد وقعت بعد ظهر الثلاثاء، حينما وصل فريق من بلاك ووتر في قافلة من بضعة مركبات (وهنا تختلف الروايات حول سبب وجودهم هناك) وحاولوا ايقاف حركة المرور. ثم نشب اطلاق النار مخلفا العديد من العراقيين قتلى او جرحى. وقال مسؤولو بلاك ووتر ان الحراس تعرضوا الى اطلاق النار. لكن التحقيقات التي اجراها الجيش الامريكي والحكومة الامريكية (وما توصل اليه مكتب التحقيقات الفيدرالي مبدئيا) انتهت الى انه لم يطلق احد النار سوى المتعاقدين.

عن: الواشنطن بوست